

**زمن الكارثة**

جهود لإعادة النسيج العمراني والاجتماعي إلى المناطق المنكوبة

# تراث بيروت العمراني... ذاكرة برسم الترميم

منذ اليوم الثاني للانفجار المرصا تولّت المديرية العامة للأثار مهمة العمل على ترميم الأبنية التراثية المتضررة بالتعاون مع فرقة مؤلفة من 39 مهندسا متطوعا من مركز الترميم والمحافظة في الجامعة اللبنانية إضافة إلى جمعيات ومراكز أخرى، يقوم الفريق حاليا بإجراء مسح أكثر دقة للأبنية التراثية المتضررة. بعد ما كانت قد أجرت في الأيام الأربعة الأولى مسحا تفصيليا أوليا، خلص إلى وجود حوالي 600 مبنى متضرر، من ضمنها الأبنية الحديثة المبنية قبل سنة 1971. هذه ليست سوى بداية رحلة طويلة وشاقة من أجل إعادة ترميم البيوت المنكوبة وإرجاع الناس إليها



مخايل والرميل والجميزة وأحياء الأشرفية وبعدها زقاق البلاط والخندق الغميق... وحين يأتي الحديث عن الإعمار، لا أحد ينكر أن المهمة شاقة وطويلة، خصوصا بالنسبة إلى الأبنية التراثية التي تتطلب مواد محدّدة وعملاً دقيقاً في الترميم. إنها رحلة طويلة من أجل إرجاع ما تبقى من التراث العمراني والنسيج الاجتماعي إلى الأحياء مجدداً. الكلّ يقتر بضروة عودة الناس إلى هذه البيوت المتضررة التي لا قيمة لهيكلها العمراني وحده ما لم يعد إليه السكان. وقع الكارثة لا يزال ثقيلًا، غير أن عدداً من المهندسين يرون أنها قد تكون فرصة لإعادة النظر في المناطق المتضررة بشكل مباشر. بعد الانتهاء من معالجة أضرار المنح الوطني من جزاء الانفجار، تولّت «المديرية العامة للآثار»، بتوصية من وزارة الثقافة، مهمة المسح للأبنية التراثية، مع مركز الترميم والمحافظة في الجامعة اللبنانية الذي يضمّ 39 مهندساً متطوعاً من خبراء الترميم، إضافة إلى «المركز العربي للعمارة» الذي يتولى مهمة المسح للأبنية الدمار هائل في بيروت، خصوصاً في المنطقة المحيطة بالرفا وصولاً إلى الأحياء والمناطق الأخرى في كل الاتجاهات: الكرتينا ومار

**رواة عزّ الدين**  
مرّت عشرون يوماً على انفجار مرصا بيروت مثلما أضيف صوت الزجاج المتكسر إلى ذاكرة المدينة السمعية، هناك فعل أضيف إليها أيضاً، وهو إحصاء الخسائر المادية والبشرية والعنوية، في وقت لا يزال فيه 52 شخصاً مفقوداً حتى كتابة هذه السطور. أما السؤال الذي يرسم على وجوه الماشين في الأحياء المنكوبة، قبل أن تتخطى به الستهم فهو «من سيرفع هذا الركام؟». هذا المشهد يتكرر يومياً، بينما تعمل

**بلغ عدد الأبنية المهددة بالسقوط 81 حتى الآن**

عشرات الفرق واللجان والجمعيات منذ اليوم الثاني للانفجار على مسح أضرار الأبنية السكنية والتجارية، منها نقابة المهندسين و«النقابة تنحفص» للتلان ضمناً مهندسين متطوعين للعمل على مسح المباني والبيوت السكنية، إضافة إلى لجان أخرى والجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة. الدمار هائل في بيروت، خصوصاً في المنطقة المحيطة بالرفا وصولاً إلى الأحياء والمناطق الأخرى في كل الاتجاهات: الكرتينا ومار

خوري الذي يشير إلى أن التحديات الأخرى تتمثل في الحصول على التمويل، وعلى الدعم في مواد البناء، هناك بالطبع عامل الوقت، الذي يحتمّ على الفرق العاملة إنهاء الخطوات الأساسية القادرة على حماية هذه الأبنية قبل فصل الشتاء. كل هذا يدفع المديرية والمهندسين إلى مواصلة العمل

**تصنيف الأبنية التراثية**  
ما هي المعايير التي تمنح مبنى ما قيمته العمرانية؟ بالطبع لا يقتصر الأمر على الهيكل والتصميم الخارجي لكل مبنى بمفرده، رغم أن هذا أحد الشروط التي تتبعها المديرية العامة للآثار في تصنيف الأبنية. في حديث مع «الخبار»، يعدّد المهندس المعماري عبد الحليم جبر مجموعة معايير تحدد القيمة العمرانية للمباني. ونمطه المعماري، وعمر البناء، إضافة إلى الأبنية ذات الأهمية التاريخية (الذاكرة) مثل بيت فيروز في زقاق البلاط، وقصر بشارة الخوري في البطركية. يشير جبر إلى أن بعض الأبنية اكتسبت أهميتها من الموقع نفسه، لكونه يبقى شاهداً على فترة أو حقبة أقلّة، مثل البيت الأحمر في منطقة الحمراء، الذي يعدّ شاهداً على فترة كانت فيها البساتين تنتشر في المنطقة بينما تبدّلت ملامحها الآن بشكل كلي. ومن المعايير الأخرى، يذكر جبر النسيج العمراني المحيط، أي مجموعة الأبنية التي تشكل طابعاً معيّناً وتمثّل قيمتها العمرانية في كونها متجاورة، لا بقيمة مبنى بمفرده.



**أخيراً... إنصاف التراث الحديث**  
قبل أيام، قرر «المجلس الأعلى للتنظيم المدني» إحالة جميع طلبات الترخيص والتصاريح لترميم الأبنية المنجزة قبل عام 1971 إلى المديرية العامة للآثار، لاتخاذ التدابير المناسبة. قرار اعتمده المهندس عبد الحليم جبر سابقة تاريخية، خصوصاً أن فترة الحداثة التي تمثّل حقبة مضمّنة من تطوّر العمارة في لبنان لم تزل في السابق الأهمية التي نالتها الأبنية الأكثر قديماً. بعد الاستعمار الفرنسي، تسابق معماريون محليون وعالميون أمثال خليل خوري، وتيو كنعان، وعاصم سلام، وجورج رئيس، وغريغوار سيروف وفريد طراد وآخرين على التفكير بعمارة حديثة تلبّي المتطلبات المحلية في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات. يشير جبر إلى إحدى أهم المغارقات التي عرقلت في السابق حماية الإرث الحديث، وهي قانون الأبنية التراثية الذي يعود إلى سنة 1933، أي إلى عام لم يكن قد عمّر فيه معظم الأبنية الحديثة في بيروت. ويضيف أن قانون البناء تمّ تعديله سنة 1969، بما يسمح للأبنية بأن ترتفع أكثر وأن تتراجع عن حدود الشارع، أي إن الأبنية حتى صدور ذلك القرار كانت تلتزم بكل المعايير السابقة قبل أن يتغيّر المشهد المدني لاحقاً. في إطار مبادرة المديرية العامة للآثار، يتولى «المركز العربي للعمارة» مهمة مسح الأبنية الحديثة، ضمن عمل المركز منذ سنوات على التوثيق للآثار المعماري الحديث. لا أرقام دقيقة لعدد الأبنية الحديثة المتضررة حتى الآن بحسب المهندسة المعمارية وعضو «المركز العربي للعمارة» جوي كنعان التي تشارك في المسح. في حديث مع «الخبار»، تخبرنا كنعان «أننا بحاجة إلى مزيد من الوقت لتحديد الأضرار التي طالت هذه الأبنية والعمارات، خصوصاً أن الضرر لا يظهر دائماً على الهيكل الخارجي، إلا أنه قد يكون هناك خلل وإصابات في الأساسات مثلاً». علماً بأن مسح هذه الأبنية لا يزال مستمراً في مناطق منها الدور والجميزة ومار مخايل، حيث يقع مبنى شركة كهرباء لبنان الذي يعدّ أبرز معالم تلك الفترة.

منذ الأيام الأولى للانفجار. الخوف من المستثمرين ومشاريعهم يبقى مبرراً، خصوصاً لناحية القدرة على تنفيذ هذا القرار في المستقبل، والتحمّسك به أمام كل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرّ بها المواطنون ومؤسسات الدولة على السواء. كما أن للأبنية التراثية في المدينة ذاكرة لم تكن مثالية يوماً منذ الجرد العام نهاية التسعينيات، المديرية العامة للآثار، فإن صحیح أن بيروت لا تحتاج اليوم إلى ما ينكا ندوب الماضي، الحي للإشارة إلى أهمية حماية النسيج العمراني وقاطننه، والمهن والحال التجارية المتعدّدة في المناطق السلم والاستقرار، وهذا ما تسعى المبادرة إلى تحقيقه

منذ اليوم الأول، رغم أن عملها يندرج ضمن خطة دفاعية في وجه الكارثة. طالما كانت حماية التراث تعمل وفق خطة دفاعية، يتمّ اللجوء إليها ما أن يعلن عن هدم أحد الأبنية. يخبرنا خوري المديرية توقّفت منذ سنة 2010 عن الاستعانة بلائحة الجرد التي أجزتها شركة «خطيب وعلمي» سنة 1997 للأبنية التراثية. ثمة أسباب عديدة لذلك، فضلاً عن أنها أسقطت عدداً كبيراً من الأبنية التراثية تحت ضغوط سياسية، إلا أنّ التصنيف الذي اعتمده الشركة كان يتمّ بحسب المبنى الفردي ويتجاهل النسيج العمراني والبشري للأحياء. وبسبب المخزانية الضئيلة، بحسب خوري، لم تتمكّن المديرية في السابق من القيام بجردة أو بإعداد لائحة للمباني التراثية. هكذا، يقوم الفريق الآن بوضع ما يشبه لائحة للأبنية التراثية المتضررة، بالتوثيق لهذه المباني بالصور والبيانات والمعلومات، عبر تقسيمها إلى قسمين: الأول يمتدّ من الفترة العثمانية إلى فترة الانتداب الفرنسي، والثاني يشمل الأبنية الحديثة منذ الأربعينيات إلى سنة 1971، ما يعدّ سابقة في التعامل مع الإرث الحديث في البلاد وتجاريه الكثيرية التي تتوزّع في كل أحياء بيروت، خصوصاً في تلك التي نالت القسط الأكبر من الدمار.

تصوير مروان طحطح

## رهيف، فيّاض: جرح جديد في جسد المدينة

فقدت المدينة روحها منذ زمن طويل، لا يمكن للمعمار اللبناني رهيف فيّاض أن يتجاهل هذه الحقيقة. حين جُرّفَت سينما الريفولي، ومن خلفها الأسواق الشعبية، صارت ساحة النجمة عبارة عن «فراغ رمادي». لم تعد النجمة ساحة تربط أحياء العاصمة. يستعيد فيّاض هذا التاريخ، بينما يخصي ما خسرت بيروت أيضاً في الأشهر الأخيرة. ساحة رياض الصلح، بعدما طوّقتها القوى الأمنية بالأسلاك الشائكة في انتفاضة 17 تشرين الأول، وقطعت عنها السبل إلى الشوارع المحيطة بها. الآن لا يختلف الأمر كثيراً عما كانت عليه بيروت في السنوات الماضية بحسب فيّاض، سوى أن الركام طال أحياء جديدة. الحال في الوسط، كانت مغلقة في السابق، أما الآن فقد «لظفت أحشائها إلى الخارج» وفق تعبيره. على ضوء الكارثة الحالية، يستذكر فيّاض تاريخ إعادة إعمار بيروت بعد الحرب، أي حين تمّ «فتح هذا الجرح العريض في جسد المدينة وتُرك فارغاً حتى اليوم». المرح سابق وعتيق على هذا الانفجار الذي وصل إلى مناطق أخرى مثل الجميزة ومار مخايل والجبعتاوي وفسّوح في استعادته لتاريخ شارع الجميزة – مار مخايل، يبدو فيّاض كمن يعيد مدّ ما تقطّع من أوصال المدينة. «بعد خروج بيروت من أسوارها، تمدّت في اتجاهين: الأول باتجاه زقاق البلاط، والثاني عن طريق الجميزة – مار مخايل التي كانت طريق بيروت – طرابلس». يخبرنا أن ما يمنح الشارع أهميته هو أنه لا يزال على حاله منذ القرن التاسع عشر لناحية التصميم المدني، إذ إن إحدى أهم مميزات المنطقة هي احترام حدود الشارع حيث تشكّل الأبنية المتجاورة ما يشبه جداراً يُسمّى Wallstreet. تضاف إلى هذه العوامل سمة أخرى كما يشير، وهي التراكم التاريخي والتزوّع العمراني في الشارع الذي يحوي طبقات زمنية عديدة: أولاً الأبنية التي تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع صعود البيت اللبناني والبيت ذي الأقواس الثلاثة. إلى جانب هذه البيوت في الجميزة، هناك عمارات كرونيوبال خرسانية بطبقات عديدة تعود إلى أوائل الثلاثينيات، فضلاً عن العمارات الحديثة في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات. وأخرى تعدّ هجينة مثل مبنى المخفر في الجميزة وفق تعبير فيّاض. يواصل المعمار اللبناني استعادة تاريخ الشارع المتمدّن إلى مار مخايل، وتفرّعاتها الحديثة باتجاه الرفا، وعماراتها المرصوفة على الجوانب منذ الخمسينيات. لا يبدو فيّاض متفانلاً، إلا أنه يشدّد على ضرورة الحدّ من رفعة الهدم في المناطق المتضررة، إضافة إلى القيام بالجهود الإنشائية القصوى لتدعيم الأبنية المصابة. في هذا السياق، يحذّر من التزوّع بالسلامة العامة من أجل تبرير الهدم، مشيراً إلى أن أكثر ما يمكن أن يضمن السلامة العامة هو الحفاظ على هذه الأبنية، خصوصاً «إذا كنا نسعى إلى إرجاع الناس إلى أماكن سكنهم، وإعادة للجمع المدني التي كان موجوداً من قبل». والنسيج الاجتماعي الذي ألف الأمكنة وعناصرها، مثل الفرميد والقوس والخشب...» مضيفاً أن «هجمة الربيع العقاري تعدّ فرصة للمستثمرين للقول إن الحل هو هي هدم الأبنية المتصدّعة». يدعو فيّاض العاملين على ترميم هذه الأبنية إلى ضرورة تحديد مفهوم الترميم وأخذ إشكالية الترميم بعين الاعتبار بوضوح والعمل بجديّة لإعادة الأمور كما كانت من دون التعدّي على روحها. يكرّر فيّاض عبارة «روح المكان، مراراً، لتأكيد أن حماية الأبنية لا تتمّ إلا بالاعتماد على التقنيات العلمية والإنشائية فحسب، بل «تطلّب إحاطة ثقافية بالأبنية وظلّفها، وبخصوصية المناطق والأحياء وتراكمها التاريخي، والحرص على إنجاز الترميم بالتقنيات نفسها التي بنيت فيها المباني التراثية».

